# ((دور النـظام المحاسبـي في التعافـي من آثـار الازمة الماليـة العالميـة))

# The role of accounting system in the recovery from the impact of financial crisis

| | |
|---|---|
| أ.م.د. عدنان هاشم السامرائي<br>الجامعة العربية المفتوحة ـ البحرين | أ.م.د. طلال جيجان العلكاوي<br>جامعة العلوم التطبيقية<br>كلية العلوم الإدارية ـ البحرين |

**المستخلص :**

يسعى البحث الى توضيح الدور الذي يمكن ان يلعبه النظام المحاسبي في فترة التعافي من اثار الازمة الاقتصادية والمالية العالمية . وتحديدا بيان مدى أثر الإفصاح المحاسبي في الأزمة المالية الى جانب توضيح مدى علاقة المعايير المحاسبة في نشوء الأزمة الراهنة، هذا بالإضافة الى بيان دور النظام المحاسبي في فترة التعافي من اثار الازمة المالية .. وقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على آراء الخبراء حول الأزمة الراهنة، أما البعد الثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي حيث أجريت عدة مقابلات تم صياغة اسئلتها من قبل الباحث لرصد آراء أصحاب الإختصاص، وعند تحليل نتائج تلك المقابلات تم التوصل لعدد من الإستنتاجات كان أهمها ضعف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ادى إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل المستثمرين، مرونة وسوء تطبيق المعايير المحاسبية ساهم في تفاقم الأ زمة المالية، هذا بالإ ضافة الى أن ضعف آليات الرقابة على المؤسسات المالية كان أحد الأسباب الرئيسية في نشوء الأزمة المالية الراهنة، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات التي تتعلق بالإصلاحات المقترحة للنظام المالي لتأمين دور أكبر للمحاسبة في عدم الوقوع في مسببات الأزمات المالية.

**Abstract** :

This study aims to identify the concepts of financial crisis and its reasons of creation , also explain the effects of the accounting disclosure and the International Accounting Standards in current financial crisis, In addition to, indicate the role of accounting in the reform of the financial system from the impact of financial crisis.

The methodology of this study orientied to two main aspects, the first is an identifying approach through exploring the opinion of financial experts, the second aspect is based on an analytical approach to satisfy the requirements of experts to get there opinion on some questions and inquiries written by the researcher, while analyzing the results with some conclusions, the main conclusion is the shortage of disclosing some material accounting information lead to take some inaccurate decisions by the investors; the second one is the flexibility and the improper use of the accounting standards participated in generating the financial crises, in addition to, the weaknesses of the supervisory organizations on the financial institutions is one of the main reasons behind the current financial crises, The study suggest a number of recommendations relating to the proposed reforms of the financial system to secure a greater role for accounting to not involve into the causes of financial crises.

**المقدمـــــة :**

تمثل الأزمة المالية الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨ واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات بل تعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي الع المي على احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال . وتتركز خطورة الازمة في كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل أكبر اقتصاد في العالم الى جانب احتلال السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية لذا فإن أية مخاطر يتعرض لها هذا السوق تنعكس آثارها على باقي الأسواق المالية بسرعة كبيرة وذلك بسبب وجود ترابط قوي بين الاقتصاديات العالمية نتيجة لما يسمى بالعولمة .ان هذه الأزمة الراهنة فريدة في مقاييس الازمات العالمية من حيث استعصاء فهمها ومن حيث سبل معالجتها وانعكاساتها الاقتصادية ورغم ان هذه الأزمة لم تكن مفاجئة الا انه في الوقت ذاته لم يكن متوقعا ان تنتشر تداعياتها بهذه السرعة وأن تكون بهذه القوة والتأثير .وفي ضوء ذلك يمكن ارجاع أهم أسباب الأزمة المالية إلى عدم تطبيق معايير الافصاح والتلاعب في تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية بجانب فشل مراقبي الحسابات الداخليين والخارجيين في الحد من الفساد الاداري واخفاقهم في توقع حدوث الازمة المالية العالمية وبناءا عليه يمكن وضع تصورات لإصلاح الوضع المالي من أثر الأزمة المالية مع ابراز دور النظام المحاسبي في فترة التعافي من اثار هذه الازمة التي تمر بها اقتصاديات دول العالم كافة.

**مشكلـ ة البحث** : إن الأزمة المالية الراهنة التي عصفت في اقتصاديات العالم بشكل مفاجئ اختلفت حولها الأسباب والتداعيات فالبعض يحاول ارجاعها إلى أسباب فنية مثل شحة السيولة أو عجز المقترضين عن السداد وغيرها من الناحية المحاسبية إلا أن جوهر المشكلة ليس فقط بما يشار إليه من أسباب إنما هو عدم الإلتزام بالمبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية ، إضافة إلى ضعف الرقابة على المؤسسات المالية ويعود ذلك إلى ضعف أداء مراقبي الحسابات في الحد من الفساد الاداري لهذه المؤسسات واخفاقهم في توقع حدوث الازمة، وعلى ضوء دراسة هذه الأسباب يمكن تحديد أسس اصلاح الوضع المالي من أثار الأزمة المالية ودور النظام المحاسبي خلال هذه الفترة.

**ويمكن صياغة مشكلة الدراسة وبلورتها في التساؤلات التالية:**

١.هل يساهم تطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية بالصورة السليمة في إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية؟

٢.هل يساهم تحسين الأشراف من قبل مراقبي الحسابات الداخليين والخارجيين في إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية؟

٣.هل يساهم تطبيق المعايير المحاسبية بالشكل السليم في إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية؟

**أهمية البحث وأهدافه** : تكمن اهمية البحث في الاتي:

١ -تناول مسببات نشوء الأزمة المالية العالمية الراهنة والتي لم تتضح ملامحها النهائية بعد، ولازال العالم بأسره حائراً في تداعيات هذه الأزمة والوقوف على الطرق الكفيلة لعلاجها وبيان دور المحاسبة في إصلاح النظام المالي من الضرر الذي سببته هذه الأزمة.

٢ -إثراء موضوع الأزمة المالية العالمية من الناحية النظرية وبيان أثرها على الاقتصاد الحر.

٣ -الوقوف على الدور الهام لمبدأ الإفصاح والشفافية ومدى مساهمته في إصلاح النظام المالي من ألاثار المترتبة على الأزمة المالية.

٤ -إظهار مدى الخلل في تطبيق بعض المعايير المحاسبية وما يترتب عليه من انهيار العديد من الشركات جراء عدم الالتزام في تطبيق هذه المعايير كما يجب.

٥ -التركيز على دور مراقبي الحسابات الداخليين والخارجيين في إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية.

**كما يهدف البحث إلى مايلي:**

١.تحديد ماهية الازمة المالية العالمية وأسبابها وابعاد فترة التعافي من اثارها.

٢.بيان أثر الافصاح والشفافية على تداعيات الازمة المالية وتحديد فيما إذا كان بالإمكان إعتماد الإفصاح السليم للمعلومات المحاسبية ومدى م ساهمته في إصلاح النظام المالي في فترة التعافي من اثار الازمة المالية.

٣.توضيح فيما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية كما يجب يساهم في تقليص فترة التعافي من اثار الازمة المالية و إصلاح النظام المالي.

٤.تحديد دور نظامي المحاسبة والتدقيق في التنبوء بالازمات المالية المستقبلية ومساهمتهما في إصلاح النظام الاقتصادي من أثار الأزمة المالية.

٥.التوصل إلى حلول ومقترحات لإصلاح النظام المالي وتفادي الأزمات المالية المستقبلية.

**فرضيات البحث** : تم صياغة فرضيات الدراسة بناءاً على ما جاء في مشكلة الدراسة من تساؤلات وكما يلي: -

**الفرضية الأولى** : توجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبدأ الأفصاح والشفافية بالشكل السليم (كما يجب) و إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية وتقليص فترة التعافي.

**الفرضية الثانية** : توجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين حيادية الإشراف من قبل جهات الرقابة الداخلية والخارجية و إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية وتقليص فترة التعافي.

**الفرضية الثالثة:** توجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و إصلاح النظام المالي من أثار الأزمة المالية وتقليص فترة التعافي.

**مصادر جمع البيانات** :إعتمد الباحثان في هذا البحث على مصدرين هما:

١ -**مصادر ثانوية** : تم الحصول عليها من بعض الكتب والدوريات والابحاث ذات العلاقة بموضوع البحث بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة المعلومات العنكبوتية (الأنترنت).

٢ -**مصادر أولية** : تم الإعتماد في جمع البيانات الأولية على أداة القياس (المقابلة) والتي تم صياغة اسئلتها وفقا لمشكلة وعناصر وفرضيات البحث.

**مجتمع البحث وعينتها** : يتكون مجتمع البحث من مكاتب تدقيق الحسابات (ارنست و يونغ، كي بي ام جي) بالإضافة إلى عدة شركات في القطاعين المالي والعقاري (بنك البحرين والكويت، بنك البحرين الوطني، شركة عقاركو للاستثمارات العقارية، الشر كة الدولية للإجارة والإستثمار، شركة الخليج للإجارة والإستثمار)، حيث تم توزيع عينة البحث إذ بلغ عدد المقابلات مع مدققي الحسابات

٢٨ مقابلات بنسبة ٣٢%، كما بلغ عدد المقابلات مع المدراء الماليين ٢٠ مقابلات وبنسبة ٢٣%، وبلغ عدد المقابلات مع المحاسبين الماليين ٤٠ مقابلات وبنسبة ٤٥% من اجمالي عدد المقابلات البالغ عددها ٢٢ مقابلة.

**أداة البحث** : لتحقيق أهداف البحث فقد تم تصميم أسئلة المقابلة على جزئين هما:

**الجزء الأول**: وسيشمل على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في الخصائص التالية : (الوظيفة، المؤهل العلمي)

**الجزء الثاني**: سيشمل مجموعة من البنود أو الأسئلة التي يتم من خلالها قياس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (إصلاح النظام المالي من أثر الأزمة المالية وتقليص فترة التعافي ) ومجموعة من المتغيرات المستقلة (الجهات الرقابية، المعايير المحاسبية، ومبدأ الإفصاح والشفافية).

**أداة التحليل** : تم تحليل البيانات المتعلقة بهذا البحث باستخدام برنامج SPSS و أسلوب الإحصاء الوصفي النسب المئوية.

## (( الإطـــــار النـــــــــــظري ))

**ماهية الأزمة المالية وأسباب نشوئها :**

أشار الراشد (١) أن بداية الأزمة المالية الراهنة كانت مع إعلان إفلاس بنك ليمان براذرز الذي انعكست آثاره سلبياً على أسواق المال الأمريكية بشكل كبير ، وتطورت الأزمة لتطال ما يسمى بالرهونات العقارية التي تمثلت بموجة ترويج شراء المنازل بين أوساط الدخول الثابتة والمحدودة عبر إقناعهم بإمكانية الحصول على قروض مصرفية يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم، وقد غالى أطراف هذه البيوعات الوهمية فى قيم القروض المطلوبة الامر الذي دفع البعض منهم تقديم بيانات غير حقيقية عن الدخول من اجل اقناع المقرضين على إمكانيتهم في الوفاء بتلك القروض عن طريق بدفعات شهرية منتظمة، وقد كانت معدلات فوائد الإقراض المحتسبة عليها منخفظة حيث لم يتجاوز البعض منها عن ٢% الأمر الذى ساعد في زيادة حدة الأزمة وقد ترتب على هذه الخطوة ارتفاع قيمة الأقساط المترتبة على المقترض، مما أدى إلى إحجام الأغلبية المطلقة عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية وشركات التأمين، ومن ثم قيام البنوك بالحجز على المنازل المرهونة ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة. ونتيجة للعرض الكبير للشقق السكنية تراجعت أسعار العقارات، مما شكل ضغطاً مادياً على إدارة البنوك وجعلها تبيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري تم

عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية وبالتالي فقدت أسواق العقارات التوازن بين منابع ومصبات رأس المال السائل واللجوء إلى هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض البنوك المقرضة بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة أو ما يطلق عليه (التوريق) مما دفع هذه البنوك إلى إصدار موجه ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية.(٢) ويرى يوسف (٣) أن ما يسمى بالمشتقات المالية Financial Derivatives ساهم فى استفحال الأزمة المالية وارتفاع عدد المتخلفين عن سداد الديون وتوسع دائرة الديون الخطرة وارتفاع تكلفة الإقراض لتصل إلى ٢٠% من قيمة القرض مما أدى إلى تركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) وبالتالي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض. وفي نفس السياق فان المشتقات المالية لم تقتصر على التوريق، بل أنها تجاوزت ذلك لتأخذ صوراً أخرى وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المستقبل، فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة(Exists Assets) بالفعل في الحاضر، بل قد ينصرف إلى أصول محتملة (expected in future)سوف توجد في المستقبل. كما يرى ابو شعبان (٤) ان ضعف أو انعدام الرقابة هما من العوامل الأساسية في نشأة الازمة المالية كما أن زيادة الاقتراض وتركيز المخاطر ونقص الرقابة والإشراف كفيلة لإحداث أزمة عميقة في الأسواق المالية، فالأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد بجانب فقدان الثقة يقل الشراء ويكثر البيع، وتنخفض أسعار الأصول المالية الأمر الذي يترتب عليه انخفاضات متتالية وبالتالي انهيار مالي، كما تعتبر حركة البيع لسلع مباعة غير مسددة القيمة من مسببات الأزمة التي ساهمت في تضخم الفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.ويرى بعض الاقتصاديين أن للأزمة الراهنة أسباباً غير مباشرة متمثلة فى تجاوز أسعار النفط عتبة ال ١٣٠ دولار للبرميل، والتكاليف الباهظة للحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق، والتباين الحاصل بين الدول الغربية ودول أخرى كالصين والهند مما أدى إلى سحب مبالغ نقدية كبيرة من الدول الصناعية وتوظيفها في الدول ذات معدلات النمو المرتفعة. فالازمة المالية العالمية الراهنة هي أزمة سوء ادارة ناجمة عن التوسع في الأدوات المالية وجشع الشركات في تحقيق أرباح كثيرة المخاطر حيث أن التوسع في استخدام الأدوات الم الية لم يكن ضمن الضوابط المنطقية ولم يأخذ بالإعتبار الآثار المستقبلية السلبية الناتجة عن هذا التوسع. ويرى عبود (X) أن الأزمة المالية الراهنة كشفت عن طبيعة مركبة قد تشابكت منذ السبعينيات مع

عدد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي الدولي وأزمة الطاقة والخامات وازمة المديونية الخارجية وغيرها من الازمات الهيكلية التي استغرقت وقتاً طويلاً حتى الان من غير ان تصل الى نهايتها. وقد اشار التربي (x) الى أن الأزمة المالية لا تقتصر على قيم الأسهم والسندات في الاسواق المالية فقط بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولاتزال في طور الاسفتحال، وأنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات في كافة القطاعات الخاص والمختلط. وأتفق كل من يوسف والتربي، على أن أهم مسببات الأزمة ما يلي:

١ الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمر يكي منذ عام ٢٠٠٤، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد في كافة المديات ( قصير والمتوسط والطويل الاجل).

٢ عدم كفاءة الإدارة يمثل السبب الرئيسي وراء الفشل وبالتالي الإفلاس.

٣ الضعف في الكثير من جوانب الرقابة و كذلك الضوابط المفروضة على الأسواق المالية الأمريكية، واندفاع الكثير من مديريها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة، مما أدى إلى الإفراط في منح القروض العقارية.

٤ غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر الامر الذي أدى إلى هذا الكم من الانهيارات ، فلو أن القوائم المالية تعد طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وأن مراجعي الحسابات كانوا يقدمون تقارير محايدة تظهر بعدل المراكز المالية لهذه المنشآت، لما حصلت هذه المفاجآت.

٥ – غياب دور المراجعين الداخليين والخارجيين على السواء في التنبيه والتحذير عما كان يدور داخل المؤسسات المالية من تمادي و فساد إداري وعدم تطبيق للمعايير وغيرها.

**الإفصاح المحاسبي وأثره في الأزمة المالية** : هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام لهذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى متفق عليه للإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة ويضمن له درجة مناسبة من السرية.

فقد عرف الصبان الإفصاح بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن

لا يعلمها".[١] أما الحيالي فيرى أن الإفصاح المحاسبي هو "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".[٢] ومن جانبه عرف الشيرازي ، الإفصاح المحاسبي على أن ه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية ".[٣] ومن جهة أخرى فقد عرف حنان، الإفصاح المحاسبي بأنه "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد".[٤] كذلك يشير عبدالله، بأن "الإفصاح هو وليد الانفصال بين الملكية والإدارة وهو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث يعينها على اتخاذ القرارا ت الرشيدة".[٥] وفيما يتعلق بمستويات الإفصاح فان جميع الادبيات المحاسبية متفقة على أن هناك مستويين من الإفصاح هما:

١ المستوى المثالي للإفصاح The Ideal Level Of Disclosure

٢- المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح The Attainable Level Of Disclosure

فقد أشار خلف، أن "الإفصاح المثالي ومع انه ممكن من الناحية النظرية البحتة ، الا ان ما يجب فهمه هو ان هذا المستوى لا يمكن توفره من ناحية واقعية وذلك لعدة اسباب لعل من اهمها على حد قول (Sterling) هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة المتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المدخلات لها . وكذلك لعدم الالمام بمدى حساسية هذا القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية هذا أضافة الى التفاوت الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لانماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القي اس المحاسبي، والتي تكون مصداقيتها في كثير من الاحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها من خلال مجموعة من الفروض والاعراف المحاسبية التي تحكم اساليب جمع وقياس مخرجات هذه النظم".[٦]

---

[١] الصبان، سمير، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٥٠.

[٢] الحيالي، وليد والبطمة، محمد، التحليل المالي، عمان، دار حنين للنشر، ١٩٩٦، ص ٣٧١.

[٣] الشيرازي، عباس، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت،١٩٩٠، ص ٣٢٢.

[٤] حنان، رضوان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٢١١.

[٥] عبدالله، خالد، الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربي، مجلة المحاسب القانوني، الاردن، ١٩٩٥، ص ٣٨.

[٦] لعيبي، خلف، الافصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

وتجدر الإشارة بأن هناك اتفاق من معظم الباحثين على أن الإفصاح الممكن أو المتاح هو المناسب، حيث أنه يتسم بالواقعية، أما المثالي فإنه بعيد عن الواقعية ومن الصعب تحقيقه.يرى حنان، أن "العديد من المنظمات المحاسبية المشرفة على الممارسة المهنية في الحياة العملية أكدت على ضرورة مراعاة مب دأ الإفصاح التام وأصدرت مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتلبية متطلبات الإفصاح التام وأهم هذه المنظمات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA وذلك عبر آراء هيئة المبادئ المحاسبية أو بيانات هيئة المعايير المحاسبية المالية وكذلك تعليمات لجنة الإستثمارات والبورصة".[٧] واتفق القاضي وحمدان، على "أن الدراسات التجريبية دلت على أهمية الإفصاح عن مخاطر تذبذب ايرادات المؤسسات المالية مما حدا بلجنة بازل طلب الإفصاح عنه نظراً لما له من دور تنبؤي عن وضع المؤسسات المالية في المستقبل".[٨] بينما يرى الشيرازي، بأنه "ظهرت الحاجة الملحة للإفصاح بما يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنه يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالية".[٩]فالإفصاح المحاسبي استمد أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم القياديين ومتخذي القرارات و المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم . هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءاً على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذ من هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على شكل أثار سلبية . وقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها.كشفت الأزمة المالية الراهنة عن مدى التلاعب بمعايير الإفصاح وتراخي الجهات الرقابية حيث اخفت الكثير من الشركات بيانات جوهرية ضللت مستخدمي هذه البيانات من اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة. وأوضح عبود، "أن المشاكل المتعلقة بالإفصاح والشفافية والالتزام بالأطر المحاسبية كانت وراء ظهور حالة بيع شركات الإقراض العقاري للديون على شكل سندات دين والتي كانت البداية الحقيقية للازمة سواء داخل أمريكا أو خارجها حيث يظهر لنا التعارض بين مبدأ الإفصاح ومبادئه ومقوماته وبين ما تحتويه الحس ابات من أرقام ومبالغ تطبق الشكل المحاسبي الموافق للمتطلبات القانونية ولكن هي في الواقع دون مستوى الشفافية

---

[٧] حنان، رضوان، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص ٤٤٣.

[٨] القاضي حسين، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، الاردن، ٢٠٠٦، ص ٢٤١.

[٩] الشيرازي، عباس، مصدر سابق، ١٩٩٠، ص ٣٢٢.

ومبادئها".[١٠] إن الأزمة الراهنة كشفت النقاب عن كم هائل من الديون المعدومة والخفية والتي لم تحدد لها التخصيصات المناسبة كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها أو تحديد نسبة محدودة من الديون المعدومة التي تخص كل سنة أو كل فترة مما عكس إفصاحاً غير حقيقياً وبالتالي انعدمت الشفافية في عرض الحقائق للجهات المستفيدة، كما أن الأزمة كشفت قيام جهات متخصصة في مجال التمويل بتمويل جهات عديدة دون ضمانات كافية لهذه الأموال مما أدى إلى وجود مبالغ كبيرة يصعب تحصيلها أو أن الضمانات المقدمة قد تمت المبالغة في تقييمها ومن قبل جهات ذات سمعة عالية في مجال العمل المالي والاستشاري. يرى مطر، "إن الشركات قد أوجدت صيغ وقواعد تفاهم مع الآخرين تتنافى مع قواعد الشفافية ولا نجد هناك أي نوع من الإف صاح لأنها لم تحقق رضا الأطراف المستفيدة بل هي في حقيقتها مضللة".[١١] كما يرى عبود، إن "عدم الالتزام بالإفصاح والشفافية من قبل الكثير من شركات الأموال العاملة في قطاع الرهن العقاري جعل الخسائر الاقتصادية متوالية حتى منيت كثير من الأسواق بالخسائر وأصبح العامل النفسي مرتبط بالثقة في القطاع المالي مما أضعف التعامل مع المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات أو ما يعبر عنها بالقوائم المالية والتقارير، ونتج عن ذلك فقدان المستثمر الثقة بالأسواق ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية (تسنيد الديون)، كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقي وكامل وبسبب عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وتحديداً الإفصاح وتجاوز مبدأ الشفافية ، فإن القوائم المالية ولا حتى الكشوف الملحقة لم تظهر أي مؤشر حول هبوط أسهم بنك ليمان برذرز التي كانت بنسبة ٩٠% من قيمتها حيث قدرت خسا ئر البنك بنحو ٧ مليار دولار حيث فقدت القروض القدرة على السداد".[١٢]

**علاقة معايير المحاسبة الدولية بالأزمة المالية** : يشير سلوم ونوري، على أنه "يقصد بكلمة المعيار Standard النموذج الذي يوضع للقياس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي Accounting Standard هو المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منه ا. فالمعيار المحاسبي يمكن إعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة حيث لابد

---

[١٠] عبود، سالم، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

[١١] مطر، محمد، التأهيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات القياس والعروض والاقطاع، دار وائل، الاردن، ٢٠٠٤، ص٣٢٦.

[١٢] عبود، سالم، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء العمل فالمعايير هي بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة".[١٣]

يتضح جليا بأن المعايير المحاسبية هي قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والتي توجه تطور الأساليب المحاسبية . كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو عمومية الاستخدام نظراً للتغير الخاصل في الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير هي أقل ثبات ا من المبادئ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية والمعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كنتيجة لحالة التغيير والتي تمثل سمة من سمات هذه النظم. و يرى بعض المختصرين إن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الاستفادة من الكشوفات المالية المعدة بموجبها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ استخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى كشوفات مالية كيفية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين بسبب اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمشروع الواحد أو المشاريع المختلفة ومن ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين نتائج اعمال هذه المشاريع .لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الكثير من جوانب الخلل في النظام المالي والاستثماري العالمي، ومن ضمنها القصور في بعض المعايير المحاسبية بحد ذاتها، الأمر الذي استوجب إجراء تعديلات كبيرة على تلك المعايير لمواكبة المستجدات والمتغيرات في عالم المال والأعمال الامر الذي يدلل على ان المعايير ذاتها ليست حالة ثابتة او صيغة تصلح لكافة الظروف بل انها مواكبة للتغيرات التي تطرأ على بيئة الاعمال.

يرى عابد، أن "من أهم المعايير المحاسبية التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية الحالية هي تلك المعايير المتعلقة بحساب القيمة العادلة، وهذا بالضرورة يرتبط بطريقة تقييم الخيارات والأدوات المالية المشتقة في الموازنات العامة للشركات . وقد قوبلت تلك المعايير بدرجة عالية من الانتقادات، ولا تزال الجهات القائمة على وضع المعايير عاجزة عن الاتفاق على أساس مناسب

[١٣] سلوم، حسن و نوري، بتول، دور المعايير المحاسبية في الحد من الازمة المالية العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، ٢٠٠٩، ص ١٢.

لها، وفقاً لأوبري جواكيم، الرئيس الحالي للمعهد القانوني للمحاسبين الإداريين، الذي لفت إلى وقوع الجهات الواضعة للمعايير سواء في الولايات المتحدة، أو بقية دول العالم تحت وطأة الضغط السياسي الذي يحثها على وضع معايير جديدة أو معايير معدلة لمواجهة الأزمة المالية العالمية . كما اجرى المجلس الأمريكي للمعايير المحاسبية المالية، تغييرات عاجلة على قواعد القيمة العادلة بعد ضغط من الكونغرس".[١٤] ومن جانبه يرى العباس، أنه "في السابق كان يتم استخدام طريقة التكلفة التاريخية في تقييم الأصول ولكن عند حدوث أزمة Enron في عام ٢٠٠٢ صدر قانون ينص على وج وب استخدام القيمة العادلة (القيمة السوقية ) والتي بدورها أسقطت الاقتصاد مرة أخرى إلى الهاوية، فما حدث في عام ٢٠٠٢ حدث ولكن بصورة موسعة مع اعتماد قوانين محاسبية أخرى . وباستخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول، أصبحت هناك ثغرة ينفذ من خلالها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذا ولحل هذه المشكلة تم اعتماد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ بعنوان قياس القيمة العادلة، وقد تم بناء هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة . وقد قدم هذا المعيار تفصيل هيكلي للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية عن مصادر مستقلة وكما يلي:

١. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناءاً على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

٢. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضاً حسب أسعار السوق وبإتباع أفضل المعلومات المتاحة لها مع اخذ بنظر الاعتبار اسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع في حالة عدم وجود أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها".[١٥]

وهو ما يوضح وجود اتفاق بين المحللين بان الأزمة المالية قد حدثت بسبب تلاعب الادارات في عملية تقييم الرهونات ا لعقارية، وتم ذلك بالاعتماد على المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ الخاص بالقيمة العادلة والذي يعادل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ اذ اعتبره البعض من أسباب الأزمة المالية وذلك لوجود شكوك حول إساءة تطبيقه بشكل صحيح. وبدوره يؤكد البصيري، "أن المرونة في المعايير المحاسبية تساعد بعض الشركات على تضليل مساهميها وقراءة قوائمها المالية وأن بعض الشركات استغلت المرونة الموجودة في معيار الاستثمارات، وقامت بتحويل استثماراتها من متاحة إلى معدة للاتجار، والعكس بغرض نقل الأثر المالي لنتائجها بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وبالتالي التأثير على رقم صافي الأرباح أو الخسائر و أن المرونة في المعايير ناتجة عن تعدد

[١٤] www.arabiabusiness.com
[١٥] www.mostashrek.net

طرق القياس المحاسبي للأحداث المالية، وكذلك التقدير لها فمثلاً منتج مالي تقدمه إحدى الشركات ولكن هذا المنتج لا يتم تداوله في الأسواق، مما يعني عدم وجود قيمة سوقية عادلة له وذلك لعدم وجود سوق له أصلا وللتعامل مع هذه الحالة يلجأ مراجع الحسابات لقبول تقدير الشركة لسعر هذا المنتج وهذا العمل فيه تعارض مع المعايير التي تتطلب أن يكون التقييم صادر من جهة محايدة".[١٦] كذلك يشير سمارة، "أن المعايير المحاسبية الدولية كانت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات وخاصة في الشركات الأمريكية لتضخيم الأصول وللتلاعب في الأرباح".[١٧] ويؤكد أبو غزالة، على إلى أنه "نحن أمام أزمة اقتصادية قادمة لن تحل إلا بتحول في الاقتصاد الأمريكي ثم المنظومة الاقتصادية العالمية والمنظومة المالية العالمية والمؤسسات المالية العالمية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية لأن من أحد أسباب المشكلة وجود معايير محاسبة خاطئة وبالتالي نحن أمام عشر سنوات من التحول الاقتصادي العالمي في كافة القطاعات وكافة المجالات ".[١٨] وعلى الرغم من الإتفاق الواسع بين الكثير من المهتمين بتأثير تطبيق المعايير المحاسبية وعلى وجه الخصوص معيار القيمة العادلة في تعميق الأزمة المالية كونها السبب في نشوئها و كذلك كونها المساعد الأول في تظليل مستخدمي المعلومات المحاسبية إلا أن هناك بعض الآراء التي لا تزال تدافع عن المعايير المحاسبية الدولية، نلخص منها ما يلي:

يؤكد القشي، أنه "تم مؤخراً اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ( FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة".[١٩]ومن جانب آخر اتفق كل من سلوم ونوري، على "أن المعايير المحاسبية وخصوصاً معايير القيمة العادلة ليست السبب الأساس في نشوء الأزمة المالية، إذ إنها ساعدت على إظهار الخسائر الحقيقية إلا إنها لم تساهم فيها، ولو كان

---

[١٦] البصيري، فهيد، مدققوا الحسابات والازمة الاقتصادية، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية الع المية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصاد الغربي والاسلامي، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

[١٧] www.uaeec.com

[١٨] www.aljazeera.net

[١٩] www jps-dir.com

هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها، فالمعايير لعبت دور أساسي في إظهار هذه الأزمة وكشفها للعالم على حقيقتها، وإن الأزمة قد حدثت بسبب فشل الإدارات وسوء تقييم الرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق المعايير المحاسبية وبالتالي هناك ضرورة بالاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع إيجاد صبغة عالمية لها".[٢٠]

**دور النظام المحاسبي في التنبؤ بالأزمة المالية وفي تقليص فترة التعافي :** هناك اتفاق من قبل المختصين بأن دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات يهدف إلى تقديم بيانات مالية عن أحداث تاريخية في شكل وعرض محدد وهي الميزانية الع مومية وبيان الدخل وبيان حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي مع الافصاحات الملائمة وذلك لإيصالها إلى جمهور المستخدمين حتى تعينهم على اتخاذ القرارات الملائمة سواء كانت تلك القرارات جارية أو قرارات استثمارية كذلك ل لقدرة على توقيت وتحليل مخاطر التدفقات النقدية المستقبلية، أما تدقيق الحسابات فهي عملية الشهاد ة حول عدالة تمثيل القوائم المالية لواقع حال الم شروع من خلال تقرير تقدمه جهة التدقيق الى الجهه طالبة التدقيق لإضفاء الثقة عليها . إلا أنه وبالرغم من أن النظام المحاسبي هو بناء يقوم على تجميع البيانات وتقديمها على شكل معلومات وان تدقيق الحسابات هي عملية تحل يل لهذه المعلومات والبيانات و من ثم تقديم الشهادة حولها الا انهما لا يستطيعان تقديم معلومات تتنبأ بالمستقبل بالإستناد إلى معلومات تاريخية فقط ومن هنا يجب اللجوء إلى أدوات أخرى تعين مستخدمي المعلومات في الحصول على تقارير تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثماري ة بشكل أسرع مما تأتي به معلومات النظام المحاسبي والتي ينظر اليها على أنها متأخرة ولا تستطيع التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي قد يواجهها المشروع.

وبدوره يرى حنان ، "إن فاعلية التحليل المالي بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بخطر الإفلاس تعتمد بدرجة أولى على مدى جودة معلومات النظام المحاسبي التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم محاسبية أولية أو ختامية، فقد وجد في فرنسا أن ١٣% من حالات الإفلاس سببها عدم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي. وفي هذا الصدد أكد البيان الثاني الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB عام ١٩٨٠ بعنوان الخصائص

[٢٠] سلوم، حسن و نوري، بتول، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

النوعية للمعلومات المحاسبية على أهمية جودة المعلومات المحاسبية ، خاصة فيما تعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة".[٢١]

فيرى نيروخ، "أن النظرة إلى المحاس بين ومدققي الحسابات تتعلق بكونهم مسببين لهذه الازمة أو مساعدين في تكوينها أو انهم الاقرب على تشخيص الازمة وايجاد اسرع وافضل الحلول لإيقافها كونهم على قدر كبير من العلم والمعرفة والخبرة في منع او اكتشاف تضليل الجمهور العام من جشع المدراء التنفيذيين أو ينظر اليهم كمنبهين لما قد يحدث او حدث في الزمن غير البعيد من اختلاسات او ممارسات محاسبية غير صحيحة مع انهم لا يملكون التدريب الكافي للقيام بذلك في بعض الاحيان او عدم تمكنهم من القيام في الوقت المناسب لدرء الازمة".[٢٢]

ويرى حمدان، أنه "تواجه مهنة التدقيق فى السنوات الأخيرة أزمة فقدان الثقة والمصداقية نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي العالمي، بالشكل الذى أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك بسبب عدم إعطاء المدققين إشارات إنذار بخصوص تلك الشركات، مثل ما حدث فى شركات توظيف الأموال، بنك الاعتماد والتجارة فى مصر ، وأحدثها الاتهامات الموجهة ضد مكتب آرثر أندرسون والذي يواجه دعاوى قضائية بسبب دوره كمدقق حسابات شركة أنرون الأمريكية للطاقة والتى انهارت فى عام ٢٠٠١م وما تلى ذلك من اكتشاف مواطن خلل محاسبية وفضائح مالية في شركات اخرى".[٢٣] ومن جانبه يشير البصيري، أن "يعتقد البعض أن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية كانت مفاجأة للعالم ولكن اغلب الاقتصاديين في العالم كان يعتقد بحتمية حدوثها وفي مقابلة للاقتصادي الكويتي جاسم السعدون في الكويت في عام ٢٠٠٠ تحدث عن قرب حدوث كارثة مالية عالمية قد تطال الجميع، بل استغرب بعض علماء الاقتصاد عدم حدوثها قبل هذا التاريخ بسنوات".[٢٤]

كما يضيف البصيري، بأن "فاقم المشكلة غياب دور المدققين الماليين الخارجيين في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية الحالية ,مما جعلهم عرضة للاتهام من قبل الاقتصاديين وكبار رجال المال في العالم".[٢٥]

مما سبق يتضح وبشكل جلي بان جميع الباحثين والمحللين يرون بأن إلمام المدقق بأدوات غير تقليدية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية والتنبؤ بالفشل المالي أصبح

---

[٢١] حنان، رضوان، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢.

[٢٢] www jps-dir.com

[٢٣] حمدان، علام، دور التدقيق الخارجي في التنبؤ في الازمات المالية، بحث مقدم للنشر، ٢٠٠٩، ص٤.

[٢٤] البصيري، فهيد، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص ٣.

[٢٥] البصيري، فهيد مصدر سابق ، ٢٠٠٩، ص ١٨.

ضرورة تتطلبها الظروف الاقتصادية التي نحياها اليوم من ظل عدم الاستقرار المالي وانعدام الشفافية في شركات تحاول بكل ما تملك من وسائل قانونية وغير قانونية النجاة من أزمة مالية عالمية الى جانب ان ذلك يساعد كذلك في تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها فترة التعافي من هذه الازمة من خلال إعادة هيكلة النظام المحاسبي بما يتلائم والتطبيق الصحيح لمبدأ الافصاح والتطبيق الصائب والسليم للمعايير المحاسبية وبالشكل الذي يضمن توفير البيانات والمعلومات وانسيابيتها بالطرية التي تساعد متخذي القرارات الجارية والاستراتيجية والاستثمارية على التعامل معها كونها في متناول اليد وتحمل درجة عالية من الثقة والمصداقية .

**تحليل النتائج وعرضها:** يبين الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة فقد بلغ عدد المقابلات مع مدققي الحسابات 21 مقابلات بنسبة ٣٢%، كما بلغ عدد المقابلات مع المدرا ء الماليين ١٥ مقابلات وبنسبة ٢٣%، وبلغ عدد المقابلات مع المحاسبين الماليين 30 مقابلات وبنسبة ٤٥% من اجمالي عدد المقابلات البالغ عددها 88 مقابلة.

**الجدول رقم (١)**

| التفاصيل | المدققون | المدراء الماليين | محاسبين | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| عينة الدراسة | 28 | 20 | 40 | 88 |
| النسبة من اجمالي عينة الدراسة | % ٣٢ | %٢٣ | %٤٥ | %١٠٠ |

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أدناه خصائص عينة الدراسة بأن المستوى التعليمي لمدققي الحسابات، والمدراء الماليون، والمحاسبين يعد مرتفعاً، حيث كانت الأكثرية ممن يحملون درجة البكالوريوس وبما نسبته ٥٨% من إجمالي عينة مدققي الحسا بات، و٦٠% من إجمالي عينة المدراء الماليين، و٤٠% من إجمالي عينة المحاسبين، ونستطيع القول بأن ٢٧% من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون مؤهلات علمية عالية وشهادات مهنية في المحاسبة، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على إجابة أسئلة الا ستبانة، وخصوصاً أن ٢٨% من المدققين يحملون شهادات مهنية، و٤٠% من المدراء الماليين بينما بلغ ٢٠% فقط من المحاسبين ممن يحملون شهادات مهنية، وبذلك تبلغ نسبة المؤهلات العلمية العالية لعينة الدراسة (بكالريوس وما أعلى) ٧٧% بشكل إجمالي.

**الجدول رقم (٢)**

| الخاصية | المدققين | | المدراء الماليين | | المحاسبين | | النسبة المئوية الاجمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية | |
| المؤهل العلمي | | | | | | | |
| أ. دبلوم | 4 | %١٤ | – | – | 16 | %٤٠ | %٢٣ |
| ب. بكالريوس | 16 | %٥٨ | 12 | %٦٠ | 16 | %٤٠ | %٥٠ |
| ج. دراسات عليا و شهادات مهنية | 8 | %٢٨ | 8 | %٤٠ | 8 | %٢٠ | %٢٧ |
| المجموع | 28 | %١٠٠ | 20 | %١٠٠ | 40 | %١٠٠ | %١٠٠ |

كما يشير الجدول رقم (٣) الى تقسيم العينة وفقا لسنوات الخبرة:

**الجدول رقم (٣)**

| عدد السنين | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ٥ – ١٠ | ١٤ | %١٥,٩ |
| ١١ – ١٥ | ٢٢ | %٢٥ |
| ١٦ – ٢٠ | ٢٨ | %٣١,٨ |
| ما فوق ٢٠ | ٢٤ | %٢٧,٣ |
| المجموع | ٨٨ | %١٠٠ |

يتضح من نتائج الجدول اعلاه بان عينة الدراسة ممن يمتلكون الخبرة الطيبة والكافية التي نستطيع ان نعتمد على ارائها واعتماد اجباتها على اسئلة الاستبيان اذ ان ٢٧,٣% من العينة لديها اكثر من ٢٠ سنة خبرة عملية في المجالات المالية والمحاسبية المختلفة . وان ٣١,٨% منهم لديهم خبرة بين ١٦ و ٢٠ سنة. كما ان نسبة ممن لديهم اكثر من ١١ سنة خبرة عملية فتبلغ ٨٤,١% من اجمالي العينة وهي نسبة توضح الثقة باجابات عينة البحث.

اما الجدول الرابع التالي فيوضح استخدام البحث لقياس لكرت الخماسي لقياس ردود افراد عينة البحث وتحديد نتائج الاختبارات وكما يتضح من الجدول التالي:

**الجدول رقم (٤)**

| مقياس التأثير | الدرجة المعيارية | الوزن النسبي |
|---|---|---|
| كبير جدا | ٥ | %١٠٠ |
| كبير | ٤ | %٨٠ |
| احيانا | ٣ | %٦٠ |
| ضعيف | ٢ | %٤٠ |
| ضعيف جدا | ١ | %٢٠ |

## (( قائمـــــــــــة المراجـــــــــــع ))


- أبو شعبان، عماد، الأزمة المالية العالمية مدخل في الأسباب، جامعة الأزهر، غزة، *(www.alemad.ps)*.
- أبو غزالة، طلال، كيف يرى طلال أبو غزالة الأزمة المالية، تقارير اقتصادية، ٢٠٠٩.

*www.aljazeera.net/…/EE3D8EA4-4991A9224BCBA8CD.html*

- البصيري، فهيد، مدققوا الحسابات والازمة الاقتصا دية، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية الع المية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصاد الغربي والاسلامي، ٢٠٠٩.
- التربي، صالح ، حول الأزمة المالية ودور أجهزة الرقابة المالية، دراسة نشرت في ٣٠/٦/٢٠٠٩ *(www.libyansai.gov.ly)*.
- الحيالي، وليد والبطمة، محمد، التحليل المالي، عمان، دار حنين للنشر، ١٩٩٦.
- الراشد، وائل، رؤية تحليلية لإنعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون – واقع دولة الكويت، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، ٢٠٠٩.
- الشيرازي، عباس، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.
- الصبان، سمير، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت،١٩٩١.
- العباس، محمد، هل كان المعيار المحاسبي FAS ١٥٧ جلاد الازمة المالي ة ام ضحيتها، ٢٠٠٨ *(www.mostshark.net)*.
- القاضي حسين، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، الاردن، ٢٠٠٦.
- القشي، ظاه ر، أثر الازمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة، مقالة نشرت في مجلة المدقق، يناير، ٢٠٠٩ (*www jps-dir.com*).
- حمدان، علام، دور التدقيق الخارجي في التنبؤ في الازمات المالية، بحث مقدم للنشر، ٢٠٠٩.
- حنان، رضوان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الاردن، ٢٠٠٩.
- حنان، رضوان، نظرية المحاسبة، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب،١٩٩١.

•سلوم، حسن و نوري، بتول، دور المعايير المحاسبية في الحد من الازمة المالية العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، ٢٠٠٩.

•سمارة، محمود، المعايير المحاسبية والأزمة المالية، ٢٠٠٩.

*www.uaeec.com/articles-action-show-id2260.html*

•عابد، نور، (المعايير المحاسبية : الأزمة غيرت قواعد اللعبة )، نوفمبر ٢٠٠٩.

*(http://www.arabianbusiness.com/arabic/573344).*

•عبدالله، خالد، الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربي، مجلة المحاسب القانوني، الاردن،١٩٩٥.

•عبود، سالم، الأزمة المالية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، ٢٠٠٩.

•لعيبي، خلف، الافصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستيرغير منشورة، ٢٠٠٩.

•مطر، محمد، التأهيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات القياس والعروض والافصاح، دار وائل، الاردن، ٢٠٠٤.

•نيروخ، نضال، مهنتي المحاسبة والتدقيق في ظل الازمة المالية العالمية الجارية، ٢٠٠٩ -*www.jps*)

*dir.com/Forum/uploads/1364/Isra35.pdf).*

•يوسف، يوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الحلقية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٨، بيروت، ٢٠٠٩.